مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الثاني، العدد: الأول، السنة: 2021 ص 87 - 104

تاريخ الإرسال: 2021/01/06 تاريخ المراجعة: 2021/02/19
تاريخ القبول: 2021/04/27

واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية " مصرف السلام الجزائر نموذجا"

The reality of social responsibility in Islamic banks « As Salam Bank Algeria as a model »

ميموني بلقاسم[1]، بن يبا محمد[2]

MIMOUNI Belkacem [1], BENYABA Mohammed [2]

[1] bel.mimouni@univ-adrar.edu.dz، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

[1] University of Ahmed Draya Adrar (Algeria), bel.mimouni@univ-adrar.edu.dz

[2] benyaba92@yahoo.com، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

[2] University of Ahmed Draya Adrar (Algeria), benyaba92@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على واقع هذه المسؤولية في البنوك الإسلامية مع اتخاذ مصرف السلام الجزائر كنموذج للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف السلام يقوم بالمسؤولية الاجتماعية في أغلب المجالات، إلا أن مساهمته تبقى محدودة مقارنة بانتشاره الجغرافي الواسع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الصيرفة الإسلامية، مصرف السلام الجزائر.

تصنيفات JEL: M14، G21.

Abstract:

This study it also aimed to try to shed light on the reality of this responsibility in Islamic banks, taking Al Salam Bank Algeria as a model for study.

The study found that Al Salam Bank carries out social responsibility in most areas. However, its contribution remains limited compared to its wide geographical spread.

Keywords: Social Responsibility, Islamic Banking, Al Salam Bank Algeria.

JEL : M14, G21.

المؤلف المرسل: ميموني بلقاسم، الإيميل:MIMOUNIBADR3@GMAIL.COM

1. مقدمة:

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطور سريعا ومتلاحقا حيث ظهرت كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان العربية والإسلامية، وقد كان ذلك نتاج العديد من التطورات العالمية خاصة الأزمة المالية سنة 2008، حيث أدت إلى زيادة الأصوات المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي نظرا لهشاشة المنظومة المالية التقليدية التي أفلست العديد من مؤسساتها، في وقت أبدت منظومة المالية الإسلامية مقاومة ومناعة مؤسساتها تجاه مثل هاته الهزات لاعتمادها على الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المشتقات المالية، وهو ما أعطى دفعا أقوى لنمو المالية الإسلامية ليس فقط في بلدان العالم الإسلامي وإنما في بقية دول العالم الغربي.

وفي ظل احتدام المنافسة العالمية بين المؤسسات المحلية والدولية أصبح التوجه ليس فقط لكسب الأرباح المادية، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد على بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل تعدى ذلك إلى خدمة المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات كونها غير معزولة عنه وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها المختلفة لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، فأصبحت تتسارع نحو خدمة المجتمع من خلال تقديم الخدمات المختلفة له مجاناً حتى تحافظ على مستوى المنافسة الذي تعيش فيه تلك المؤسسات، وتم

اعتبار ذلك خدمة ومسؤولية اجتماعية واجبة التقديم، والجدير بالاهتمام بأن البنوك مثلها مثل باقي المؤسسات التي تواجه منافسة قوية، وأصبحت تهتم اهتماماً كبيراً في تقديم المسئولية الاجتماعية للمجتمع الذي تعيش فيه، وتعتبر البنوك العاملة في الجزائر إحدى المؤسسات التي اهتمت بتقديم المسئولية الاجتماعية ولكن بدرجات متفاوتة، ومن أهم هذه البنوك مصرف السلام الجزائر الذي يعد من أهم البنوك الإسلامية التي عرفت تطورا ملحوظا من حيث الأداء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو موضوع دراستنا هذه.

ومن خلال ما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مصرف السلام الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الإطار النظري للتمويل الإسلامي؟
- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
- ما واقع المسئولية الاجتماعية في مصرف السلام الجزائر؟

أهمية البحث:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للبنوك من المواضيع الهامة لما لها من آثار كبيرة على المجتمع، فالبعد الأخلاقي المجتمعي في إدارة البنوك يأخذ على عاتقه الانتقال بالعمل من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية إلى نطاق أوسع يعتمد على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية، وعليه فان أهمية البحث تتجلى في محاولة الإشارة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، مع التركيز على إبرازها في مصرف السلام الجزائر، إضافة إلى محاولة تقديم توصيات تسهم بشكل أو بآخر في تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك العاملة في الجزائر.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية؛

- الوقوف على مختلف المفاهيم والصيغ المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛
- استعراض تجربة مصرف السلام الجزائر في مجال المسؤولية الاجتماعية.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي استنادا للبيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر.

2- الإطار النظري للتمويل الإسلامي

لقد ظلت المعاملات الربوية لعدة عقود من الزمن وشملت جميع الأنشطة الاقتصادية، واستفحل الأمر وظن الناس أنه لا غنى لهم عن هذا المنهج في معاملاتهم، وأنه يستحيل عليهم العودة إلى التعامل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. وبفضل مجهودات العلماء في إيجاد البدائل الإسلامية للتعامل المالي والمصرفي والاقتصادي ظهرت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية.

2-1 مفهوم المصارف الإسلامية:

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وهناك عدة تعاريف للمصارف الإسلامية، حيث ينظر إليها على أنها:

- ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا[1].
- مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط شرعية بهدف تحقيق الربح[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المصرف الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تقدم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعبر الوساطة المالية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتختلف المصارف الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغاياتها ومقاصدها عن المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية قاعدتها الأساسية هي التزامها بالضوابط الشرعية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية المقدمة للعملاء، ومن خصائصها نجد[3]:

أ- يتضمن اسم البنك عقيدته (البنك الإسلامي)، بينما لا يشير اسم البنك التقليدي إلى منهجه، رأسمالي أو اشتراكي مثلا؛

ب- يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة، بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الاقتراض بفائدة؛

ج- يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي؛

د- تخضع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية (لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية) إضافة للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي؛

هـ- تتطلب استثمارات البنك الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة، بينما يمنع على البنوك التقليدية هذا التملك خوفا من تجميد أموالها؛

و- تتطلب بعض الأعمال المصرفية للبنك الإسلامي ممارسة التجارة في السلع، بينما لا يسمح للبنوك التقليدية بهذه الممارسات خوفا من الاحتكار؛

ز- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد، ولا يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة عليه، بينما تسارع البنوك التقليدية إلى فرض غرامات ربوية عن المتخلف عن السداد ومن ثم الحجز عن الأموال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني بأبخس الأسعار.

2-2 أسس عمل المصارف الإسلامية:

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين هما:

أ- قاعدة الغنم بالغرم:

ويقصد بها: أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو الأخطار)، ومعنى ذلك أنه يجب على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما، كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار[4].

ب- قاعدة الخراج بالضمان:

ويقصد بها: أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذا إنما يعني أن من اشترى شيئا له غلة ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هنا هو ضمان ملك وليس الضمان المحض[5].

وكمثال عن ذلك؛ فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامنا له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض دون أن يكون للمصرف الحق في مطالبته بجزء من هذه الأرباح.

تعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالا في شكل عوائد وأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه، فلا يمكن لها أن تعطي أو

تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت عليه.

2-3 صيغ التمويل المصرفي الإسلامي:

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فهي تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع، ويمكن تقسيم صيغ التمويل المصرفي إلى قسمين، صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، وصيغ التمويل القائمة على البيوع.

*** صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:**

وتتمثل أساسا في المضاربة و المشاركة.

أ- التمويل بالمضاربة:

تقوم المضاربة على المزاوجة بين العمل ورأس المال، حيث يساهم البنك برأس المال ويساهم العميل بالعمل، ففي حالة تحقيق الربح يتم تقسيمه بين البنك والعميل وفق نسب محددة مسبقا، أما في حالة تحقيق الخسارة فإن البنك هو الذي يتحملها لكونه شارك برأس المال، والعميل لن يخسر شيئا ما دام شارك بالخبرة فقط[6].

ب- التمويل بالمشاركة:

وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها[7].

*** صيغ التمويل القائمة على البيوع:**

وتتمثل في المرابحة، السلم، الاستصناع، وكذا الإجارة.

أ- التمويل بالمرابحة:

وتعني قيام المصرف الإسلامي ببيع سلعة معينة إلى العميل بعد تملكها، وذلك بالثمن الأول للسلعة مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، ويدفع العميل الثمن الإجمالي في أجل محدد أو على أقساط محددة، وتتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، وغالبا ما تكون مؤجلة لتوفير التمويل للعميل[8].

ب- التمويل بالسلم:

وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف المصرف الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم تسليمها لاحقا، وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة، هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزارعة والمساقاة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفا بالمقارنة مع الصيغ الأخرى[9].

ج- التمويل بالإستصناع:

يتشابه عقد الاستصناع بعقد المرابحة للآمر بالشراء، لما يتضمنه من وعد بالتصنيع في وقت لاحق، ويقصد به قيام المصرف الإسلامي بصناعة شيء معين بناءا على طلب من عميله، ويتم تطبيقه عادة في بناء السكنات[10]، حيث يقوم المصرف بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

د- التمويل بالإجارة:

تستخدم المصارف الإسلامية الإجارة كأسلوب من أساليب عمليات التمويل الهامة التي تقدمها لعملائها، فهي تقتني الممتلكات والأصول من أجل وضعها تحت تصرفهم لاستيفاء منافعها بمقابل، ويكون محل هذه العمليات بيع المنفعة لا العين أو الأصل، وبذلك تختلف الإجارة عن البيع في كونها بيعا لمنافع الأصول وليس للأصول ذاتها، كما

أن عقد الإجارة مؤقت المدة ومرتبط بالزمن حيث تستحق فيه الأجرة مع استخدام المنفعة، بينما عقد البيع مؤبد ينتقل فيه الثمن وملكية الأصل بمجرد إبرام العقد، وتنقسم إلى إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك[11].

3- مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً من إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية الحديثة ولم تكن معروفة بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت هذه المؤسسات تحاول تعظيم أرباحها بكافة الوسائل ولكن مع النقد المستمر لمفهوم الأرباح، فقد ظهرت دوافع لأن تتبنى دوراً أكبر تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها.

3-1 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك عديد الاتجاهات هادفة إلى تعريفها، إلا أنها تختلف باختلاف وجهات النظر في تصوير هذه المسؤولية، كما أنها تتفق على أن المسؤولية الاجتماعية هي ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الإدارة العامة تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يرتكز على ثلاثة أمور: أولا التأمل في ما تم انجازه بالمؤسسة والتأكد من موافقة الخدمة المقدمة لحاجة المجتمع، ثانيا القدرة على تشخيص مصادر القوة لإدامتها ودراسة السلبيات لتلاشيها والسعي المستمر لتحسينها، ثالثا قياس أثر خدماتها المضافة على المجتمع والبيئة[12].

ويعرفها طالب: بأنها التزام منظمات الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بنظر الاعتبار توقعات المجتمع من المنظمات في صور اهتمام بالعاملين والبيئة بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات المنصوص عليها قانونياً [13].

3-2 مجالات المسؤولية الاجتماعية:

تصنف مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كالتالي[14]:

أ- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه العاملين:** المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم، ووضع نظام تأمين خاص بالمشاركة مع العاملين، ووضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، توفير برامج تدريبية بالداخل والخارج، الإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراستهم وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.. إلخ

ب- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع:** التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين، بالإضافة إلى مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراستهم العليا في الداخل والخارج.

ج- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المحافظة على البيئة:** منع التلوث ودرء الأضرار بالبيئة الصادرة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه، وتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من مصادر التلوث.

3-3 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تعد قيمة المسؤولية الاجتماعية من أهم القيم التي يجب أن تحرص عليها المؤسسات ويجب أن يسلكها الفرد طوال حياته، كما أن اختلال قيمة المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد يعد من أخطر ما يهدد حياة الأفراد والمجتمع، ويعمل على نشر الأنانية والسلبية بين أفرادها والمسؤولية الاجتماعية كقيمة لا تعمل منفردة أو بمعزل عن القيم الأخرى، بل ترتبط بقيم إيجابية أخرى مثل العطاء والتضحية والتعاون مع أفراد المجتمع[15].

ويمكن إيجاز أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط الآتية[16]:

أ- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.

ب- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة التوفر مستوى من العدالة الاجتماعية.

ج-تحسين نوعية الحياة في المجتمع.

د- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات.

هـ- تساهم في تعزيز صور المنظمة في المجتمع، وبالتالي مردودات إيجابية لها وللعاملين.

3-4 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تختلف وجهات نظر الكتاب والباحثين في محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية فوضعوا لها مسميات متباينة، ولكن غالبا ما تحدد في أربع أبعاد وهي[17]:

أ- **المسؤولية الإنسانية:** أي أن تكون المنظمة صالحة، وان تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وان تعمل على تحقيق نوعية الحياة.

ب- **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

ج- **المسؤولية القانونية:** أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بتطبيق القوانين وأن تكتسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال بصدق وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

د- **المسؤولية الاقتصادية:** ويقصد بها أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادية وان تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

4- التعريف بمصرف السلام الجزائر

لقد عرفت الجزائر تجربة الصيرفة الإسلامية منذ عدة سنوات مضت، وذلك من خلال مصرفين هما بنك البركة الإسلامي وكذا مصرف السلام، وبالنسبة لحدود هذه الدراسة فإنها تقتصر على مصرف السلام نظرا للقفزة النوعية التي عرفها في السنوات الأخيرة.

يعتبر بنك السلام فرعا إماراتيا خاضعا للقوانين الجزائرية تأسس في جوان 2006، حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية شهر سبتمبر 2008، بينما دخل حيز أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، وكان قد بدأ بنك

السلام الجزائر برأسمال قدره 5 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري نهاية 2009 استجابة لطلب السلطات النقدية الجزائرية التي ألزمت كل البنوك التجارية العاملة في الجزائر لرفع رأس مالها إلى 10 مليار دينار جزائري كحد أدنى[18].

وقد بدأ مصرف السلام الإسلامي ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية. وفيما يتعلق بالمنتجات المصرفية التي شرع المصرف في تقديمها لزبائنه في الجزائر فتتمثل في حسابات التوفير، حسابات الودائع الاستثمارية، تمويل العقارات من أجل الحصول على مسكن جديد من خلال المرابحة، حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل العقار بـ 80% ، كما يمنح أيضا تمويلا لشراء السيارات عن طريق المرابحة لمدة تمويل تصل إلى خمس سنوات، في حدود 80%، إضافة إلى التمويلات الاستهلاكية لشراء الأثاث والتجهيزات الإلكترونية لمدة سنتين[19].

ويصل عدد فروع مصرف السلام الجزائر إلى ستة عشرة (16) فرعا في نهاية 2019، ينتشرون في مختلف مناطق الوطن في انتظار افتتاح فروع أخرى سنة 2020 (فرع الجلفة، فرع بجاية، فرع برج بوعريريج، وفروع جديدة بالعاصمة ووهران)، ويأتي هذا التوسع المستمر في شبكة فروعه انسجاما مع رؤية وتوجهات مصرف السلام التي تسعى لتوفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة[20].

5- واقع المسؤولية الاجتماعية في مصرف السلام الجزائر

أولى مصرف السلام اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالاتها[21]، حيث كان الحرص على تحسين المناخ الاجتماعي للمصرف وتطوير المستوى المعيشي للموظف، وفي جانب آخر الالتزام بالمشاركة في الأنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية بشكل مؤسساتي من خلال توجيه صرف الأموال المجنبة من الرقابة الشرعية في مصالح تخدم المجتمع ومنها: التعليم، الرعاية الصحية، العمل الخيري للأيتام، نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، دعم المشاريع الصغيرة، دعم العمل التطوعي، نشر ثقافة الصيرفة والمالية الإسلامية في المجتمع.

وقد عرف نشاط المسؤولية الاجتماعية للمصرف تطورا كبيرا خلال سنة 2018، حيث تم الإشراف على منح 52 قرض حسن للموظفين، بين 100.000 دج إلى 200.000 دج لسداد دين أو تسديد إيجار أو ترميم منزل، وبذلك يكون المصرف قد ساهم في هذا الإطار الاجتماعي في رفع حرج الدين أو مشكل السكن عن كثير من الموظفين.

وفي سياق هذا الاهتمام تم إنشاء خلية مركزية تتكفل بنشاط المسؤولية الاجتماعية للمصرف منذ سنة 2017، أولت لها الإدارة العامة أهمية كبيرة من خلال تخصيص كل الوسائل للسير الحسن وضمان التطور الملائم المسطر في إستراتيجية المصرف مهمتها خدمة موظفيه وكذا المجتمع في مختلف مجالاته، بحيث من مهامها تصميم البرامج في مجال المسؤولية الاجتماعية وتنفيذها بحيث تكون القوة المحركة لنشاطات الدعم المجتمعي الذي يقدمه المصرف.

ولم يفوت المصرف فرصة اغتنام المناسبات الدينية كل سنة لتنظيم قرعة لفائدة الموظفين من أجل أداء مناسك العمرة، وكان عددهم 14 موظفا، كما سعى المصرف في إطار تزكية روح الانتماء لدى الموظفين إلى تنظيم حفل تكريمي لـ 115 موظفة بمختلف الإدارات المركزية والفروع، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الموافق لـ 08 مارس 2018، كما قام بتنظيم حفل تكريمي لفائدة أطفال الموظفين والموظفات المتفوقين في الدراسة يوم 04 أوت 2018، حيث قدمت بهذه المناسبة هدايا رمزية من المدير العام للمصرف حيث لاقت استحسان كبير لعائلات الموظفين والطلبة الحاضرين.

وحرصا من المصرف على دعم القدرة الشرائية للموظفين فإنه وضع برنامج منح لفائدته، منها منحة رمضان لكل موظف أين استفاد منها 421 موظفا، ومنحة عيد الأضحى المبارك حيث استفاد منها 449 موظفا، ومنحة الزواج حيث استفاد 06 موظفين، ومنحة المولود الجديد لصالح 35 موظفا.

ومن أجل استغلال الموظفين لفترة إجازتهم السنوية بصفة مميزة تم تنظيم عدة رحلات سياحية في فترة الموسم السياحي، وتم السهر على تنفيذ تقديم منحة سياحية لذلك.

واهتم المصرف بالجانب الصحي للموظف، حيث تم التعاقد مع شركة خاصة لتسيير ودراسة الملفات الصحية للموظفين من أجل التغطية الصحية في إطار التكفل والمساعدة والمساهمة في التكاليف العلاجية للموظف مهما كان نوعها.

أما على المستوى الخارجي من خلال الدعم المادي للنشاط الاجتماعي والخيري، فإن مجال مساهمة المصرف شمل الملتقيات العلمية وكذا الجمعيات المتخصصة في تقديم يد المساعدة والعون لفئات من المجتمع جد حساسة كالمرأة الجزائرية، الطفولة، وزوي الاحتياجات الخاصة، كما سهر المصرف على تنفيذ برنامج الإعانات بالتكفل بالطلبات بالتنسيق مع الجمعيات، الاحتياجات في مجال الدعم والإعانة وتقييمها وحصر الطلبات وإعداد الملفات وجداول أعمال اللجنة وإرسالها إلى أعضائها للمداولة والتنفيذ، كما تمت المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية دعا إليها المصرف من خلال المدير العام أو مسؤول خلية نشاط المسؤولية الاجتماعية.

وقد وصل المبلغ الإجمالي للإعانات من حساب الخيرات خلال سنة 2018 ما قيمته 46.334.335 دج مفصلة كما هو موضح أدناه:

إعانات اجتماعية:	800.000 دج
الملتقيات والتظاهرات العلمية:	6.047.873 دج
قروض حسنة:	10.000.000 دج
حصص متخصصة:	2.000.000 دج
المدارس القرآنية والجمعيات المتخصصة:	14.395.067 دج
قفة رمضان:	7.950.000 دج
حافلة وقفية للأيتام:	5.141.395 دج

6- خاتمـــــة:

تطرقنا في هذا البحث إلى واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال الوقوف على حالة مصرف السلام الجزائر خلال سنة 2018.

ومن خلال ما سبق تم التوصل للنتائج التالية:

- تعد المسؤولية الاجتماعية عنصرا أصيلا في ثقافة البنوك الإسلامية تستمد شرعيتها من القوانين والنظم الإسلامية؛
- يتضح أن مصرف السلام الجزائر لديه تحديد واضح ومفصل للمجالات التي يهتم بها فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية؛
- حسب تحليل تقرير المصرف لسنة 2018 يتضح بأن أغلب المجالات التي يقدم فيها المصرف المسئولية الاجتماعية هي الصحة والتعليم والتنمية بشكل عام؛
- يلاحظ من تحليل بيانات المصرف وجود تفاوت واضح بين مجالات المسؤولية الاجتماعية ويحدد المبالغ المدفوعة لكل مجال؛
- إن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تمس جميع مناحي الحياة الاجتماعية وهو ما يضمن تنمية اقتصادية للمجتمع متوازنة ومستدامة؛
- إن مساهمة مصرف السلام في المسؤولية الاجتماعية تبقى ضعيفة نوعا ما مقارنة بانتشاره الجغرافي الكبير في السنوات الأخيرة.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- دعم ثقافة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى باقي البنوك العاملة في الجزائر، وذلك بوضعها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي لها؛
- ضرورة توفير الدعم والمساندة التامة من قبل الحكومة تجاه تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية وتبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية؛
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعنى بشرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- جعل عملية اتخاذ القرارات في البنوك على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

7- قائمة المراجع:

1- علاء الدين زعتري، **الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها**، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2008.

2- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية"**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2012.

3- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.

4- ابتسام ساعد، **دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي "التجربة الماليزية نموذجا"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

5- جميلة قارش، **البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.

6- محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص212.

7- سليمان ناصر، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006.

8- عز الدين خوجة، **عمليات التمويل الإسلامي**، دار الامتثال للمالية الإسلامية، تونس، الطبعة الأولى، 2017.

9- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص24.

10- محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص284.

11- عز الدين خوجة، مرجع سابق، ص201.

12- مشرف ميسون، **التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص114.

13- طالب فرحان وآخرون، **فلسفة التسويق الأخضر**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص38.

14- Jin, K. Gregory · Drozdenko, Ronald · DeLoughy, Sara Relationships among Perceived Organizational Core Values, Corporate Social Responsibility, Ethics, and Organizational Performance Outcomes: An Empirical Study of Information Technology Professionalsin Journal of Business Ethics ,2010 , p341

15- حميدة إمام، **المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب شعبة التاريخ**، كلية التربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، المجلد الأول، العدد الأول، 1996، ص9.

16- العامري صالح، الغالبي طاهر، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص526.

17- سليمان عرفات، **إستراتيجية الإدارة في التعليم ملامح من الواقع المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2001،ص3.

18- موقع مصرف السلام الجزائر، على الخط، **https://www.alsalamalgeria.dz** تم الاطلاع عليه في: 2020/06/13 على الساعة 18h45.

19- موقع مصرف السلام الجزائر، على الخط، **https://www.alsalamalgeria.dz** تم الاطلاع عليه في: 2020/06/13 على الساعة 22h05.

20- موقع مصرف السلام الجزائر، على الخط، **https://www.alsalamalgeria.dz** تم الاطلاع عليه في: 2020/06/13 على الساعة 19h20.

21- التقارير السنوية لمصرف السلام، متاحة على الخط https://www. alsalamalgeria.dz تم الاطلاع عليه في: 2020/06/14 على الساعة 22h50.